الأمم المتحدة

A/C.3/59/SR.15

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr. : General
14 February 2005
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الجمعة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة غرو (نائبة الرئيس) . . . . . (سويسرا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (خاتمة)

البند ٩٩ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين'' (خاتمة)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-55630 (A)

0455630

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (خاتمة) (A/59/38 (Part I) و (Part II)، A/59/135، A/59/185، A/59/185/Corr.1، A/59/281، A/59/313، A/59/357)

البند ٩٩ من جدول الأعمال : تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (خاتمة) (A/59/115، A/59/214، A/59/281)

١ - **السيدة سيكايرا** (غواتيمالا): قالت إنها تؤيد البيان الذي أدلى به وفد قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي عام ٢٠٠٠، أنشئت في غواتيمالا الأمانة الرئاسية للمرأة، المنوط بها تنسيق السياسات والخطط والبرامج والتدابير الموضوعة للنهوض بالمرأة وتوفير المشورة لهذه الأنشطة. وكان أول نجاح لهذه الأمانة هو وضع السياسة الوطنية لتدعيم وتطوير المرأة الغواتيمالية، وخطة تكافؤ الفرص للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦. وتعكف الأمانة الآن على وضع استراتيجية لتوفير الأمن للمرأة، شرعت بمقتضاها في إجراء دراسة عن حوادث قتل النساء، وهي حوادث مؤسفة لا تزال تقع في البلد، بهدف صياغة استراتيجيات للمنع. وهذا الجهد جزء من الاستجابة لتوصيات المقررة الخاصة لموضوع العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

٢ - وقد جرى إنشاء مؤسسات مختلفة لمكافحة ازدياد العنف ضد المرأة في البلد، مثل مكتب التنسيق الوطني لمنع العنف العائلي والعنف ضد المرأة، الذي يضم كيانات تابعة للدولة وللمجتمع المدني، ومكتب الدفاع عن المرأة، ومكتب الدفاع عن السكان الأصليين من النساء، ووحدة حقوق المرأة في مكتب الادعاء العام للدولة، ونيابة المرأة في النيابة العامة، وبرنامج منع العنف العائلي في أمانة الأعمال الاجتماعية التابعة لقرينة الرئيس.

٣ - وفي مجال الصحة أنشئ أيضا البرنامج الوطني للصحة الإنجابية، والخطة الوطنية لخفض معدلات وفيات الأمهات، واستمر تنفيذ البرنامج الوطني للوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحتها. ويتواصل تشجيع وضع القوانين وإجراء الإصلاحات الهادفة إلى حماية المرأة، ولا سيما من التحرش الجنسي والاتجار والتمييز، وزيادة إدماجها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. إن وضع حد للتمييز والاستبعاد هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى تنمية متكاملة للمجتمع وتوطيد دولة القانون.

٤ - ومن الضروري توسيع التعاون الدولي في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين والتصدي للتحديات الكبيرة، كالقضاء على الجوع والفقر. وتؤيد غواتيمالا مبادرة رئيس البرازيل في هذا الصدد، كما تثني على عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وتعبر عن دعمها له في إدراج المنظور الجنساني في جميع جوانب تنفيذ إعلان الألفية.

٥ - **السيد زومانيغي** (غينيا): أيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأشار إلى أن الإعلان السياسي الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين أتاح للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد التزامه بإعلان ومنهاج عمل بيجين، وبضرورة حشد الإرادة السياسية الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذهما. وترحب غينيا بالتقدم المتحقق، وتأمل أن تدرس اللجنة باستفاضة التوصيات الواردة في التقارير ذات الصلة، كجزء من الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر بيجين.

٦ - وقد اشتركت غينيا، في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، في الاجتماع الأول للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي انعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وفي الاجتماع دون الإقليمي لتقييم الذكرى السنوية العاشرة لتنفيذ منهاج عمل بيجين ومبادرات أخرى، الذي عقد في نيسان/أبريل. وأعربت المتكلمة عن تقديرها لشعبة النهوض بالمرأة لما قامت به في داكار، في أيار/مايو ٢٠٠٤، من عقد حلقة دراسية عن تعزيز الآليات الوطنية من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد اشتركت غينيا أيضا في المؤتمر الإقليمي الأفريقي السابع عن المرأة، الذي انعقد في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والذي أعدت له تقريرا عن تنفيذ منهاجي العمل الأفريقي والعالمي.

٧ - إن الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر بيجين ستكون فرصة لتقييم التقدم المتحقق واقتراح مبادرات أخرى. وتعتزم غينيا إدراج المنظور الجنساني في جميع برامجها الإنمائية، وترى أن النهوض بالمرأة يجب أن يتحول إلى واقع ملموس، ولذلك فإنها ستنضم إلى جهود المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الفعلي لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

٨ - **السيد العنزي** (الكويت): قال إن الكويت قد انضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما تقدمت بردود تعكس واقع المرأة في الكويت. وقد أنشئت في البلد آليات مؤسسية للنهوض بالمرأة، وارتفعت معدلات تعليمها. ويضاف إلى ذلك انضمام الكويت مؤخرا إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة وفي المواد الإباحية، وتصديقها على ١٥ اتفاقية صادرة عن منظمة العمل الدولية، ومنها الاتفاقية ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال لعام ١٩٩٩.

٩ - إن مشاركة المرأة في الانتخابات ذات أهمية كبيرة، ولذلك أقر مجلس الوزراء مؤخرا مشروع قانون يسمح للمرأة الكويتية بممارسة حقوقها السياسية، بانتظار إقراره من مجلس الأمة خلال الفصل التشريعي الحالي، وبذلك تشارك في العملية السياسية والتنموية. ومعدلات تعليم المرأة مرتفعة في الكويت: فقد بلغت نسبة الإناث في المدارس أكثر من ٥٠ في المائة، وفي الجامعات أكثر من ٦٧ في المائة، كما تشكل النساء أكثر من ٣٦ في المائة من إجمالي القوة العاملة في البلد. وتساهم المرأة في رسم السياسات العامة للدولة في مختلف المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والثقافية، كما تتولى المناصب القيادية. وقد أنشئ العديد من المؤسسات والآليات لضمان تمتع المرأة بحرياتها الأساسية. كما سُنّ عدد من القوانين التي تراعي خصوصية المرأة، كمنحها إجازة بأجر كامل لرعاية الطفل المريض، إلى حين عودتها إلى العمل. وتشارك المرأة الكويتية في المؤتمرات الإقليمية والدولية من خلال المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وهناك منظمات أهلية نسائية كويتية هي جزء هام من المجتمع المدني، ولها صفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٠ - وهناك، علاوة على ذلك، منظمات نسائية تشارك في تقديم المساعدات في مرحلة ما بعد الصراع في مناطق مثل كوسوفو وجنوب لبنان، بعد المواجهات مع إسرائيل التي ما زالت تمارس البطش والتنكيل بالنساء والأطفال في الأراضي العربية المحتلة. إن العنف ضد المرأة انتهاك لحقوقها السياسية وللقانون الإنساني الدولي الذي يمنح المرأة معاملة تفضيلية في أوقات الصراع المسلح.

١١ - **السيد قادري** (المغرب): أيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن إعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وإعلان الألفية، والوثائق المعتمدة في مؤتمرات القمة

والمؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، تشير كلها إلى قرار المجتمع الدولي القضاء على التفاوتات التي تحول دون تمتع المرأة التام بحقوقها ومشاركتها في أنشطة المجتمع. وقد تحسنت حالة المرأة في عدة مجالات، وإن كانت هناك نساء كثيرات لا يزلن يعشن في فقر مدقع، ويعانين آثار النزاعات المسلحة والتمييز والعنف والأمية. إن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدت قبل ٢٥ عاما، تتسم بأهمية كبيرة، وتوفر الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر بيجين الفرصة لتجديد التزام المغرب بأهداف المساواة والتنمية والسلام للمرأة.

١٢ - وفي المغرب يتضمن قانون الأسرة الجديد، الذي بدأ نفاذه في عام ٢٠٠٤، أحكاما مهمة: المساواة في المسؤوليات داخل الأسرة، إلغاء قاعدة خضوع الزوجة لزوجها، بلوغ ١٨ عاما من العمر لعقد القران، قبول الطلاق باتفاق متبادل وآليات التوفيق والوساطة، قواعد أشد صرامة بشأن تعدد الزوجات، قبول تشارك الزوجين في الممتلكات، توفير حماية أفضل لحقوق الطفل. وقد اتخذت جميع الإجراءات الإدارية والبشرية والمالية والفنية لضمان تطبيق القانون، كإنشاء محكمة للأسرة، وتدريب الموظفين المكلفين، والقيام بحملات توعية في جميع أنحاء البلد، وبوجه خاص في المناطق الريفية. وأجريت أيضا إصلاحات أخرى لتوفيق التشريعات مع الالتزامات الدولية، يجدر بالذكر منها تعديل قانون العمل لكي يتضمن المساواة في العمل والأجر وحماية المرأة من التحرش، والقانون الجنائي بحيث ينص على حماية المرأة من التمييز والعنف المنزلي والتحرش الجنسي. ويضاف إلى ذلك أن القانون الانتخابي يتضمن أحكاما يسَّرت انتخاب ٣٥ امرأة في البرلمان في عام ٢٠٠٣.

١٣ - إن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكا جسيما لحقوقها الأساسية ويحول دون مشاركتها الكاملة في المجتمع. وفي عام ٢٠٠٢، اعتمدت المغرب استراتيجية وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة تشمل نهجا جديدة للتدخل، وإنشاء قواعد بيانات لدراسة هذه الظاهرة. ويتضمن تقرير الأمين العام A/59/281 تفصيلا لتدابير أخرى اتخذتها الحكومة المغربية.

١٤ - وقد اضطلعت الحكومة والمجتمع المدني بحملات توعية لتعزيز وحماية حقوق المرأة. وسيكرس مركز المعلومات والوثائق والموارد الخاصة بالمرأة، الذي افتتح في تشرين الأول/أكتوبر، جهوده لجمع ونشر المعلومات والوثائق، وسيتولى ضمن مهامه تنسيق الأنشطة الوطنية والمحلية. وأخيرا، تجدد المغرب دعمها للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

١٥ - **السيدة الحاج علي** (الجمهورية العربية السورية): أيدت البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقالت إن سوريا، من خلال التشريعات وخطط العمل الوطنية، تعمل على النهوض بالمرأة على أساس المساواة مع الرجل. كما تعمل على توفير الحماية للمرأة من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي، إيماناً بدورها في تنمية المجتمع.

١٦ - ووفقا لالتزام سوريا بتنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، شُكِّلت في عام ١٩٩٥ اللجنة الوطنية للمرأة التي وضعت الاستراتيجية الوطنية للمرأة. وقد وُضعت مسألة تمكين المرأة في المدينة والريف اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا على سُلم الأولويات في الخطط الوطنية للتنمية. وتم في هذا الإطار إشراك منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية، بشكل مستمر وفعال.

١٧ - ولما كانت الجهود الوطنية تتأثر بالعولمة، فإنه يتم الآن تسريع وتيرة الإصلاح بهدف التخفيف من آثارها السلبية، وتمكين المرأة وبخاصة في المجال الاقتصادي، وإيصال تكنولوجيا المعلومات إلى الجميع دون تمييز. وقد عُقدت

علاوة على ذلك مؤتمرات وطنية وإقليمية وحلقات عمل في موضوع تمكين المرأة والنهوض بها. وكان منها منتدى المرأة العربية والتربية، الذي عقد في دمشق في عام ٢٠٠٣، وتصديق سوريا على قيام منظمة المرأة العربية لتعزيز حقوق المرأة العربية.

١٨ - وفيما يتصل بتقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ إعلان بيجين، الذي يركز على تحقيق المساواة بين الجنسين، تجد أنه أهمل التطرق إلى الأهداف الأخرى الهامة، وهذا لا يصبّ في مصلحة النهوض بالمرأة، وبخاصة أننا على عتبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان بيجين الذي لم تنفذ كافة محاوره. وتأمل سوريا أن يتحرك المجتمع الدولي لتنفيذ كافة المحاور المتضمنة في منهاج عمل بيجين ونتائج بيجين +٥.

١٩ - إن تمكين المرأة سيظل بعيدا عن الواقع في ظل الاحتلال الأجنبي. فهذا الاحتلال ينتهك الحقوق الأساسية والمواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن المرأة العربية السورية والفلسطينية واللبنانية في ظل الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وللأراضي الفلسطينية واللبنانية لا تزال محرومة من كافة حقوقها الأساسية، كالحماية والرعاية الصحية والتعليم والعمل، وغيرها من حقوق الإنسان. بل يمارس التمييز ضدها بأبشع صوره، وهذا التمييز يرتكز بشكل أساسي على استمرار احتلال الأراضي العربية، وتطبيق قوات الاحتلال الإسرائيلية لسياسة القمع والاستيطان والحصار. إن المنظمات النسائية ستستمر في متابعة وضع النساء السوريات في الجولان السوري المحتل، لتقديم الدعم لهن بالقدر المتاح ومن أجل ضمان ممارسة حقوقهن كاملة، وأولها العيش بحرية بعيدا عن الاحتلال وتحقيق السلام. إن النهوض بالمرأة يظل منقوصا ما لم يتم إنهاء الاحتلال.

٢٠ - **السيدة بانسون** (الفلبين): أيدت البيانين اللذين أدلت بهما ماليزيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأكدت مرة أخرى التزامها بتحقيق المساواة بين الجنسين. وتسعى الفلبين إلى إدراج منظور جنساني في جميع المجالات، وفقا لإعلان ومنهاج عمل بيجين وإعلان الألفية. وتساند الفلبين تطبيق استراتيجية عامة ذات منظور جنساني، وصولاً إلى الأهداف الإنمائية للألفية، فكلها متصلة دون انفصام بالنهوض بالمرأة، ولا سيما ما يتصل منها بالتنمية واجتثاث الفقر، الذي يعدّ أوضح مظاهر التعدي على الكرامة وحقوق الإنسان.

٢١ - وقد بدأ بالفعل تطبيق خطة التنمية في الفلبين التي تشمل الجوانب الجنسانية. وتتولى اللجنة الوطنية المعنية بدور المرأة الفلبينية، بالتعاون مع الأجهزة الرسمية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، رصد تنفيذ التعهدات الملتزم بها في ثلاثة مجالات أساسية: تعزيز التحرر الاقتصادي؛ حماية وإعمال حقوق الإنسان للمرأة؛ دعم الحكم المراعي للقضايا الجنسانية.

٢٢ - ولا يزال الفقر المشكلة الرئيسية للكثير من الفلبينيين، ويصيب الفقر نساء المناطق الريفية بوجه خاص. ويتضمن البرنامج الوطني لمكافحة الفقر استراتيجيات وسياسات إنمائية موجهة إلى المرأة. فعلى سبيل المثال، تشكل النساء ٩٨ في المائة من المستفيدين من البرامج العامة للتمويل الصغير والائتمان الصغير. وبفضل زيادة الاستثمار في تعليم الفتيات وإدراك أولياء الأمور لأهمية الالتحاق بالمدارس، وصل معدل إلمام النساء بالقراءة والكتابة إلى ٩٤ في المائة، وزادت نسبة التحاق الإناث بالمدارس على نسبة الذكور.

٢٣ - إن العنف ضد المرأة، الذي يعتبر في الوقت ذاته مشكلة حقوق إنسان وتنمية، ما زال يعوق النهوض بالمرأة. وقد زادت حالات الاتجار بالنساء والفتيات، كما أن

أساليب عمل المجرمين أصبحت أكثر تعقيدا وأصعب في الكشف عنها ومكافحتها. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، صدر في الفلبين قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، وهو قانون عام لمكافحة الاتجار، ولا سيما بالنساء والفتيات، ولهذا الغرض أنشئت الآليات المؤسسية اللازمة لحماية ومساعدة الضحايا. ويتضمن القانون العقوبات التي تطبق على المتاجرين، ومَن يشجعون الاتجار بالأشخاص، ومَن يشترون الضحايا أو يستخدمونهن في البغاء. ويتولى مجلس مشترك بين المؤسسات مراقبة تطبيق هذا القانون.

٢٤ - واعتُمد أيضا قانون بشأن العنف ضد المرأة والطفل، يحمي النساء والأطفال في إطار جميع العلاقات الزوجية، ويتيح إصدار أوامر للحماية. وهناك تقدم ملحوظ آخر فيما يتصل بالعنف ضد المرأة، هو المستوى العالي من الوعي لدى الرجال الفلبينيين بضرورة اجتثاث هذا العنف. وقد نظمت الحكومة منتدى ''الرجال يقولون لا للعنف ضد المرأة''، كما قامت بحملة اشترك فيها موظفون حكوميون وممثلون للمجتمع المدني. وعلى الصعيد الدولي، وعلاوة على الصكوك الدولية المتعلقة بحالة المرأة، صدقت الفلبين في آب/أغسطس ٢٠٠٣ على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٥ - إن مشاركة المرأة في الإدارة العامة واتخاذ القرارات مؤشر جيد على مستوى المساواة بين الجنسين. وتساعد المسؤولات المحليات على التأكد من أن القضايا الجنسانية تراعى في إدارة الدولة.وقد عُقد مؤخرا مؤتمر قمة وطني حضرته ٢٠٠ مشرِّعة وقيادية من جميع أنحاء البلد، للتداول بشأن إدراج منظور جنساني، والتشريع المحلي، ومشاركة وتمثيل المرأة في السلطات المحلية. كما قدمت إلى المؤتمر مشاريع قوانين لدعم مشاركة المرأة في السياسة والإدارة العامة. ويتضمن مشروع قانون بشأن تمكين المرأة اقتراحا بتخصيص ٣٠ في المائة من وظائف المسؤولية في الدولة للنساء، ويتحدد في مشروع قانون آخر يتعلق بالمساواة بين الجنسين في المشاركة والتمثيل في السياسة هدف الوصول بالمرأة في عام ٢٠١٢ إلى تولي ٥٠ في المائة من الوظائف التي تُشغل ولا تشغل بالانتخاب. وتفيد أحدث الإحصائيات أن النساء يشغلن زهاء ٣٦ في المائة من الوظائف القيادية في الإدارة العامة، وتزيد كل عام النسبة المئوية للعاملات في الشرطة منذ اعتماد القانون الجديد المتعلق بمشاركة النساء في قوات الشرطة.

٢٦ - وتوالي حكومة الفلبين تحسين استراتيجياتها لإدراج المنظور الجنساني في الآليات المؤسسية، بما في ذلك عمليات إعداد الميزانيات، بالعمل لهذا الغرض على إعداد الصكوك والأدلة وعقد الحلقات الدراسية. وأشارت المتكلمة في ختام كلمتها إلى أن هناك عملا كثيرا ما زال مطلوبا في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، وشددت على أن التدابير التي تتخذ يجب، علاوة على تصديها لمشاكل المرأة الأكثر إلحاحا، أن تستهدف النساء جميعا، ولا سيما اللاتي يعشن في ظروف بالغة الصعوبة.

٢٧ - **السيدة بووين** (جامايكا): أيدت البيانين اللذين أدلت بهما غيانا باسم الجماعة الكاريبية وقطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وشددت على أهمية عمل الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، والتقدم صوب التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتماد بروتوكولاتها، وكذلك تنفيذ نتائج مؤتمر بيجين العالمي. على أنه يتضح من النظر في التقارير المقدمة إلى اللجنة بشأن هذه المسائل أنه ينبغي تجنب الاغترار بالذات، للاستمرار في تحسين الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة، والمضي في طريق المساواة والتقدم.

٢٨ - إن ما حدث مؤخرا في جامايكا من وصول عدد كبير من اللاجئين، ومنهم نساء كان بعضهن في فترة حمل

متقدمة، تنبيه واضح إلى العواقب السيئة للمنازعات المسلحة على المرأة، وأهمية قيام مجتمع ديمقراطي مستقر كأساس اجتماعي وسياسي أوّلي لتحقيق النهوض بالمرأة. إن منطقة البحر الكاريبي، التي يوجد بها ثاني معدل في العالم لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ما زالت تحاول مجابهة آثار هذا المرض. ولا بد من التركيز على ضرورة اتخاذ تدابير دولية نشطة لمكافحة هذا الوباء الذي يصيب النساء والفتيات خاصة.

٢٩ - وفي الفترة الأخيرة أُلقي الضوء على مسألة الاتجار بالنساء والفتيات لاستغلالهن في البغاء وكأيد عاملة رخيصة. إن جامايكا مستعدة لمساندة أي مبادرة تهدف إلى القضاء على هذا الاتجار الذي يعد تعدياً على حقوق الإنسان التي للمرأة وعلى كرامتها. ولذلك تؤيد جامايكا الاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٥٧ بإعلان سنة دولية أو سنة للأمم المتحدة ضد الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والفتيات، كوسيلة لتشجيع منعه والقضاء عليه. ومن ناحية أخرى فإن العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، ما زال شديد الشيوع ويتطلب العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تطبيق سياسة اللاتسامح على الصعيد الوطني.

٣٠ - وتواصل جامايكا الوفاء بالالتزامات التي تحملتها بموجب الاتفاقات والاتفاقيات الدولية لتحسين الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة، وهي طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي العديد من البروتوكولات الملحقة. وبعد مؤتمر بيجين في عام ١٩٩٥، أعيد تشكيل مكتب شؤون المرأة، الذي يتبع مكتب رئيس الوزراء مباشرة، ودُعمت ولايته للمساهمة في الدمج الكامل للمرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في جامايكا. وهناك وظيفة مهمة أخرى للمكتب، هي تطبيق الاتفاقيات والبروتوكولات وغيرها من الصكوك المتفق عليها دوليا، لتعزيز وحماية مصالح المرأة والنهوض بها. وقد انتُخبت مديرة هذا المكتب مؤخرا عضوة في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٣١ - وتدرك جامايكا أهمية التشريع الوطني في إيجاد وسائل وآليات مؤسسية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وتعكف جامايكا الآن، من أجل وضع وسائل سليمة بين أيدي النساء والفتيات وتعديل الممارسات والعادات التمييزية، على استعراض ٤٢ صكاً تشريعيا، ومنها جزء الدستور ذو الصلة. وقد اعتمد البرلمان مؤخرا قانون الممتلكات (الخاصة بالزوجين) الذي سيطبق قريبا، وبموجبه يجري التقسيم العادل للأملاك بين الزوجين في حالة فسخ الزواج. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، صدر القانون المتعلق بالعنف المنزلي، الذي يتضمن سبل علاج وحماية الضحايا. وتعرب جامايكا عن ارتياحها للتقدم الذي حققته حتى الآن في النهوض بالمرأة، وتؤكد من جديد رغبتها في التعاون في هذا الصدد مع المجتمع الدولي.

٣٢ - **السيدة جورجييفا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أيدت البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. إن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، التي هي طرف في الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، ترى أن على الدول الأطراف سحب التحفظات الكثيرة التي تتعارض مع روح الاتفاقية. ومع أن مبدأ عدم التمييز يحظى بقبول واسع وأصبح مدرجاً في النظم القانونية لكثير من البلدان، فإن القضاء على التفاوتات التي لا تتفق مع حقوق الإنسان والديمقراطية لا يكفي فيه اعتراف الدول بمبدأ المساواة في دساتيرها؛ بل عليها اتخاذ التدابير اللازمة لدعم هذا المبدأ وتحقيق المساواة الفعلية، حيث إنه لا تزال هناك أشكال مختلفة للتمييز على أساس الجنس. إن أنجع وسيلة للقضاء على هذا التمييز هي إدراج منظور جنساني يكون بمثابة استراتيجية لتوعية المجتمع وحشده. وفي هذا الصدد، لا بد من أن يكون التعليم وتمكين المرأة هما مجالا العمل ذوا الأولوية.

٣٣ - إن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تهتم كثيرا بالمساواة بين الجنسين وبإدراج المنظور الجنساني على الصعيدين الوطني والدولي. إن خطة العمل الوطنية، التي تتضمن الأنشطة والتدابير الاستراتيجية الرامية إلى تشجيع المساواة، بدأت تؤتي ثمارها. وقد أدت التدابير التشريعية المعتمدة، التي تلزم الأحزاب السياسية بتضمين قوائم مرشحيها ٣٠ في المائة على الأقل من الأشخاص من كلا الجنسين، إلى ارتفاع النسبة المئوية للنائبات من ٧,٥ في المائة إلى ١٧,٥ في المائة. وتحقق تقدم أيضا في التعليم والصحة، وهناك شبكة للمجتمع المدني بالغة النشاط تشجع على النهوض بالمرأة. ومع ذلك فما زال الكثير مطلوبا، ولا سيما في مجالات مثل العمل، وتمكين المرأة في المناطق الريفية، والنشاط الاقتصادي، والمشاركة المجتمعية.

٣٤ - إن استمرار العنف ضد المرأة، الذي لم يعد يُعتبر مسألة خاصة بل مشكلة عامة، يقتضي اتخاذ تدابير أقوى للقضاء عليه. ومع أن الإحصائيات تشير إلى أن حالات العنف ضد المرأة قليلة، فإن العنف ظاهرة لا يمكن التقليل من شأنها. إن أنشطة الكثير من المنظمات غير الحكومية، مثل خطوط الهاتف المخصصة للمساعدة، أو دور الإيواء، أو خدمات المشورة، تبين أن المشكلة قائمة، ولا سيما في المناطق التقليدية للغاية.

٣٥ - وقد عدّلت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قانونها الجنائي في آذار/مارس ٢٠٠٤، فأصبح الآن يجرِّم العنف المنزلي ويحدد العقوبات اللازمة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عُدِّل أيضا قانون الأسرة، فأصبحت به أحكام تنص على إنشاء مراكز إيواء إقليمية لضحايا العنف المنزلي، ويجري الآن تدريب الموظفين المطلوبين. ودار الإيواء الوحيدة القائمة الآن تتبع المجتمع المدني.

٣٦ - ومن أجل اتخاذ تدابير أقوى للقضاء على العنف ضد المرأة، اشتركت وزيرة الخارجية في الاجتماع الذي عقدته نظيرتها السويسرية في مناسبة الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان، وفيه اعتُمد بيان مشترك بشأن العنف ضد المرأة. وفي الدورة الحالية للجمعية العامة، وفي خط مواز للمناقشة العامة، اجتمعت شبكة وزيرات الخارجية لمناقشة تنفيذ هذا البيان.

٣٧ - إن مكافحة الاتجار بالأشخاص من الأولويات الأخرى في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وقد أنشئت لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تتعاون بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ووُضع أيضا برنامج وطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وشُكِّل فريق عامل خاص منوط به وضع خطة عمل وطنية تتمحور حول المنع والملاحقة والحماية. وتضم اللجنة الوطنية أيضا فريقا عاملا خاصا معنيا بالاتجار بالأطفال، وهو موضوع وارد أيضا في خطة العمل الوطنية من أجل الطفل الجاري إعدادها. وجدير بالذكر كذلك أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وقّعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولاتها، وشرعت في عملية التصديق عليها.

٣٨ - **السيدة دافتيان** (أرمينيا): قالت إنه بانضمام بلدها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٣، أصبحت القضايا الجنسانية جزءا من الأولويات الوطنية. إن تقديم التقارير الدورية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة يتيح لأرمينيا فرصة الاستعراض المنتظم للتقدم المتحقق، وتحديد المهام المتبقية، ووضع السياسات اللازمة للتغلب على العقبات.

٣٩ - وترى أرمينيا أن استعراض منهاج عمل بيجين، الذي سيجري في الدورة التاسعة والأربعين للجنة مركز المرأة، يجب أن يتركز على تطبيق منهاج العمل، وتبادل الممارسات والخبرات، وتجديد الالتزام التام بالأهداف المتفق عليها. إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليسا هدفين فحسب، بل شرطين كذلك للتنمية المستدامة؛ ولذلك فإن من المهم إدراج البُعد الجنساني، كمسألة مشتركة بين القطاعات، عند استعراض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، تشدد أرمينيا على أهمية إدراج منظور جنساني في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها، وتأمل أن تستمر الملاحظات المنبثقة عن الاستعراض والتقييم اللذين أجراهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاستنتاجات المتفق عليها في القرار ١٩٩٧/٢، بشأن إدراج منظور جنساني، في إعطاء دفعة لهذه العملية.

٤٠ - ويتواصل العمل في أرمينيا من أجل تحسين وضع المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين. ففي مطلع عام ٢٠٠٤، اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية لتحسين وضع المرأة وتعزيز دورها في المجتمع للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، التي تتناول المشاكل القائمة في شتى المجالات الأساسية، كمشاركة المرأة في اتخاذ القرارات، والعنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٤، عينت امرأة لرئاسة المؤسسة الجديدة لأمين المظالم في أرمينيا، وأنشئ منصب مستشار رئيس الوزراء للقضايا الجنسانية، الذي تشغله امرأة أيضا. وتحتل المسائل الجنسانية مكانا ذا أولوية في أنشطة تعاون أرمينيا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، بدأ بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي تنفيذ برنامج يتعلق بالجنسانية والسياسة في جنوب القوقاز (٢٠٠٤-٢٠٠٦) لجورجيا وأرمينيا، بهدف تحديد المشاكل المحلية والإقليمية في القضايا الجنسانية، ووضع برنامج للأنشطة لهذه المنطقة، وتحسين الاستراتيجية الإقليمية للترويج في هذا الشأن.

٤١ - ومن المشاكل التي تقلق أرمينيا كثيرا العنف ضد المرأة، وخصوصا الاتجار بالنساء الذي يمثل أخطر أشكال هذا العنف. وفي هذا الصدد، رحبت المتكلمة بإنشاء منصب المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. والمؤسف أن بلدان المنطقة تتحول باطراد إلى بلدان منشأ وعبور لهذا الاتجار. وفي عام ٢٠٠٤ اعتمدت الحكومة، عملاً على محاربة هذا الوباء، خطة العمل الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، التي نصت على اتخاذ تدابير قصيرة وطويلة المدى للإصلاح التشريعي، والتعميم، وحماية الضحايا وإعادة إدماجهم. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، اشتركت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج مكافحة الاتجار، عن طريق دعم القدرات ومساعدة الضحايا، وهو ما ينطوي على توفير دعم واسع للأنشطة الوطنية. ويعتبر سوء المعاملة في المنزل شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة يمارس في مجال خاص ولا يجري الإبلاغ عنه في حالات كثيرة. إن المعلومات التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية من خلال آليات غير رسمية للمتابعة، مثل خطوط الهاتف لتوفير الرعاية وخدمات المساعدة النفسية، تعتبر تكملة قيِّمة للبيانات الرسمية.

٤٢ - **السيد باهادور ك. س.** (نيبال): أيد البيان الذي أدلت به قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إنه يرى أن مفتاح دعم حقوق المرأة هو تمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. ورغم أن اعتماد الاتفاقية ومنهاج عمل بيجين وغيرهما من التدابير الوطنية والدولية قد ساعد على تحسين وضع المرأة في العالم أجمع، فما زالت هناك نساء كثيرات يعانين الفقر والأمية والمرض والتمييز والعنف. إن إعطاء المرأة فرصاً أفضل للتعلم والحصول على الرعاية الصحية الأولية وخدمات الصحة الإنجابية ومياه الشرب والمرافق الصحية والموارد الاقتصادية التي تحتاج إليها لتحقيق استقلاليتها

يتطلب الاستثمار المتواصل. وقد كان نقص الموارد المالية السبب الرئيسي لعدم تحقيق مستوى كاف من التنمية العامة.

٤٣ - إن إدراج منظور جنساني في العمل الحكومي، وتوعية الجماهير، وزيادة مشاركة المرأة في صياغة السياسات، والتعجيل بالإصلاحات التشريعية لكفالة المساواة، أمور تعتبر أسساً للسياسة الاستراتيجية المتعلقة بالقضايا الجنسانية التي اعتمدتها الحكومة، وفي إطارها اعتمدت خطة العمل لتنفيذ الاتفاقية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، اشتركت نيبال بنشاط في المناقشات المتعلقة بالتقريرين الموحدين الثاني والثالث بشأن تطبيق الاتفاقية، اللذين قدّما إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقد عممت الملاحظات الختامية على نطاق واسع، وبدأ تنفيذ التدابير الضرورية لإدراج توصيات اللجنة في السياسات الوطنية. وتؤيد نيبال التماس اللجنة تمديد جلساتها أسبوعا للنظر في التقارير الوطنية بالعناية الواجبة.

٤٤ - إن الاتجار بالنساء والفتيات شكل حديث للرق يجب مكافحته بشكل جماعي، ولذلك فإن نيبال تطالب المجتمع الدولي بحماية حقوق الإنسان لضحايا الاتجار، بتوفير سكن مؤقت لهن، ومعاملتهن المعاملة الصحيحة، وتيسير عودتهن إلى بلدانهن. وقد عينت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال مقرراً يتولى تنسيق أنشطة مكافحة الاتجار على الصعيد الوطني.

٤٥ - إن العنف ضد المرأة، وبخاصة العنف الجنسي والعنف الذي تعانيه المرأة في حالات الخلاف، يعتبر مشكلة تتطلب عملا حازما من جانب الدول الأعضاء. وترجو نيبال البلدان المتقدمة المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي يديره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٤٦ - إن التعهدات الملتزم بها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن تتجسد في أفعال من خلال تعاون دولي أفضل، والاستثمار المتواصل في القطاعات ذات الصلة لتعزيز استقلالية المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ويجب أن يكون اجتثاث الفقر حجر الزاوية في العمل على رفع الحواجز التي تعوق تحرر المرأة وتقدمها. وفيما يتعلق بنيبال، كان للتمرد الذي قام به من يسمّون الماويين أثر خطير على رفاهة السكان. وما زالت الحكومة عازمة على التوصل إلى حل للمشكلة بالتفاوض، مع الإبقاء في الوقت ذاته على التدابير الأمنية الضرورية لحماية حياة سكانها وممتلكاتهم، ولا سيما النساء والأطفال. وتبذل الحكومة أيضا ما في وسعها لتيسير سبل حياة النساء المتضررات وحمايتهن، حتى لا يقعن ضحايا للاتجار والاستغلال الجنسي. ولذلك يطلب وفد نيبال إلى المجتمع الدولي، وبخاصة منظومة الأمم المتحدة، تقديم مزيد من الدعم إلى جهودها الرامية إلى حماية رفاهة وحقوق هؤلاء النساء الضعيفات.

٤٧ - **السيدة خليل** (مصر): انضمت إلى البيان الذي ألقاه وفد قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشارت إلى تطور مهم في مجال النهوض بالمرأة وتعزيز حقوقها في مصر، وهو تعديل قانون الأحوال الشخصية لتيسير إجراءات الطلاق على النساء، وهو ما يعرف بقانون الخُلع. وجرى كذلك تعديل قانون الجنسية لمنح المرأة المصرية المتزوجة من غير مصري حقوقا متساوية مع الرجل بخصوص انتقال الجنسية المصرية لأبنائها. إن الدستور ينص على المساواة بين الجنسين وتلتزم بها المؤسسات. ولذلك أنشئت في كل الوزارات وحدات لتكافؤ الفرص لضمان حق المرأة في العمل. وأنشئت أيضا محاكم الأسرة لضمان سرعة اتخاذ الإجراءات

القانونية وحصول المرأة على حقوقها. وقد أنشأ المجلس القومي للمرأة مكتباً لشكاوى المرأة يتولى رصد وتقييم شكاوى وتظلمات المرأة وتقديم المساعدة القانونية لها.

٤٨ - وفيما يتعلق بموضوع العنف ضد المرأة، تحاول الحكومة خلق آليات لمحاولة التعرف على أسباب ومدى انتشار تلك الظاهرة في البلد، حيث إن هناك حاجة إلى مزيد من الإحصائيات لاتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. وقد تعاون مكتب الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة مع وزارة الداخلية في تدريب الضباط بأقسام الشرطة على تسجيل شكاوى النساء من ضحايا العنف المنزلي، وزيادة عدد النساء المعيّنات في الشرطة للتحقيق في تلك الحالات. كذلك حدث تغير إيجابي في التشريع الخاص بجريمة الاغتصاب، فقد ألغي الحكم الذي كان يتيح للمغتصِب أن يفلت من العقاب بالزواج من الضحية. وتتم حاليا مراجعة شاملة لكافة القوانين الخاصة بالتعامل مع كافة أشكال العنف ضد المرأة بما يضمن حصول المرأة المصرية على حقوقها كاملة.

٤٩ - وتؤكد مصر من جديد ضرورة مراعاة ظروف المرأة عند وضع السياسات الاقتصادية ومكافحة الفقر الذي يمثل التحدي الأساسي أمام التنمية ويشتد وقعه على المرأة. ومن الضروري إعطاء الأولوية للسياسات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين، لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤثر إيجاباً على وضع المرأة.

٥٠ - **السيدة ريفيرو** (أوروغواي): أثنت على التقارير التي قدمتها الأمانة العامة، وخصوصا تقرير الأمين العام A/59/214، وأعربت عن ارتياح وفدها للتقدم الكبير الذي يحققه المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بفضل جهود مديرته ومعاونيها.

٥١ - وفيما يتصل بالتقدم في أوروغواي، سلَّمت المتكلمة بأنه لا يزال هناك ضعف مؤسسي في معالجة القضايا الجنسانية في المؤسسات. ومع ذلك، وبفضل إنشاء فريق النساء البرلمانيات، واللجنة الخاصة للجنسانية والإنصاف في مجلس النواب، والحوار المتكثف بين مختلف سلطات الدولة والمجتمع المدني، والتعاون الإقليمي والدولي، يتحسن وضع المرأة بشكل متدعم وتدريجي. وجدير بالذكر خطة تكافؤ الفرص والحقوق التي جرى وضعها في مونتيفيديو على صعيد المقاطعات والمتوقع مدها إلى سائر أنحاء البلد. وقد تحققت أيضا نتائج طيبة بتطبيق خطة المساواة في العمل، التي جرى الاتفاق عليها في لجنة ثلاثية وطنية لتكافؤ الفرص. وعلاوة على ذلك، جرى في مجال الإدارة الوطنية للتعليم العام تشجيع تعميم التعليم الأوّلي اعتبارا من سنّ الرابعة.

٥٢ - ومنذ اعتماد القانون رقم ١٦٧٠٧ لعام ١٩٩٥ والقانون رقم ١٧٥١٤ لعام ٢٠٠٢، المتعلقين بجريمة العنف المنزلي، حدث في أوروغواي تقدم واسع فيما يتعلق بحقوق المرأة. وشددت المتكلمة على اعتماد أوروغواي أيضا للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأشارت إلى أن الدعم المستمر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ساعد على تنفيذ مشاريع بالغة الأهمية بالنسبة إلى البلد.

٥٣ - **السيدة فيليب** (الاتحاد البرلماني الدولي): قالت إن الاتحاد البرلماني الدولي، في سعيه إلى تحسين الديمقراطية وتدعيمها، يشدد على المساواة بين الجنسين في السياسة وفي تشكيل البرلمانات، حيث إن المشاركة المتوازنة للرجال والنساء في إدارة الشؤون العامة تعتبر أساسية لأي ديمقراطية. وتقع على عاتق البرلمانات مهمة أساسية هي دراسة القضايا التي تهم المجتمع، ودفع التحول الاجتماعي، وبخاصة فيما يتصل بالنهوض بالمرأة. ومن هنا تكون البرلمانات في وضع متميز لصوغ وتعديل الإطار القانوني الذي يدعم ويحدد حقوق المرأة في جميع المجالات. ويجب على البرلمانات أيضا

تشجيع النقاش، وإعلام الرأي العام ووسائل الاتصال والتأثير فيهما. ولهذه الأسباب يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بكل ما في وسعه لإطلاع البرلمانات على أهداف منهاج عمل بيجين.

٥٤ - وكجزء من العمليات التحضيرية لاستعراض وتقييم التقدم المتحقق منذ المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، اللذين ستتولاهما لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين، أجرت الجمعية الحادية عشرة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقدة في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تقييما عاماً لهذه المسألة من وجهة نظر برلمانية، واتخذت قرارا أكدت فيه من جديد التزاماتها حيال اهداف منهاج عمل بيجين، وأشارت إلى أن تنفيذ منهاج العمل أمر لا غنى عنه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وشددت على أنه بعد عشرة أعوام من مؤتمر بيجين، لا تزال المساواة الفعلية بين الجنسين بعيدة عن التحقق؛ وأوصت بسلسلة من التدابير لتعزيز النهوض بالمرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مع اهتمام خاص بالأمن الجماعي، وحل المنازعات، واحتياجات الفتاة. ويرتكز هذا القرار على الدور الأساسي للبرلمانات في تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن الواضح في هذا الصدد أنه لا بد من دعم البرلمانات، وضمان القيام بنشاط برلماني مستمر في الدفاع عن حقوق المرأة. ولذلك تتعين تسوية مسألتين: قلّة وجود المرأة في الجمعيات البرلمانية، وضرورة دعم قدرة البرلمانات على تناول القضايا الجنسانية.

٥٥ - وتشير آخر إحصائيات الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن النساء يشكّلن في المتوسط ١٥,٤ في المائة من البرلمانيين في المجلسين. وفي العقد الماضي، طرأت زيادة مستمرة على مشاركة المرأة، وتعد أرقام عام ٢٠٠٤ الأعلى حتى الآن. ويجدر بالذكر مثال الجمعية الوطنية في رواندا، وهي البرلمان الذي كاد أن يحقق المساواة التامة بين الجنسين. ورغم هذه الإشارات الإيجابية، فإن ١٥ بلداً فقط وصلت إلى عتبة الـ ٣٠ في المائة من البرلمانيات، التي تعد الحد الأدنى المطلوب لكي يكون للمرأة تأثير يعتد به على عمل البرلمان. وعلاوة على ذلك فإن النساء، في ٦٩ بلداً، لا تتجاوز نسبتهن ١٠ في المائة أو أقل من البرلمانيين، وهناك بلدان معينة لا تزال تنكر على المرأة حقها في التصويت والترشح في الانتخابات. ويسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحسين هذا الوضع بتنظيم حملات للتوعية، وبرامج للمساعدة التقنية كتلك التي نفذها في رواندا وبوروندي وجيبوتي وتيمور - ليشتي، ونشر الدراسات وتعميمها. إن الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يسلّم بوظيفة وجدوى الحصص وغيرها من تدابير التمييز الإيجابي من أجل دعم وجود المرأة في البرلمانات، قد عدّل نظامه الداخلي بحيث أصبح من المحتم لتفادي العقاب ضم النساء إلى الوفود التي ترسل إلى جمعيات هذه المنظمة. وفي الاجتماع الأخير الذي عُقد في جنيف، شكّلت النساء قرابة ٣٠ في المائة من المشاركين، بفضل هذه الممارسة التي تعرضها المتكلمة على اللجنة للنظر.

٥٦ - وفيما يتصل بقدرة البرلمانات على تناول القضايا الجنسانية، فإن قرار الاتحاد البرلماني الدولي يتضمن توصيات مهمة، كإنشاء لجان برلمانية بشأن المساواة بين الجنسين، وتشجيع خلق بيئة مواتية للنهوض بالمرأة في البرلمانات تنطوي على نظم ومدونات للسلوك وقواعد تراعي المسائل الجنسانية، وتحديد مواعيد للعمل تتفق مع رعاية الأسرة. وأُوصي أيضا بإدراج منظور جنساني في جميع السياسات الحكومية، وتيسير توزيع المعلومات حسب الجنس، واتخاذ التدابير اللازمة لتوعية الرجال بالقضايا الجنسانية.

٥٧ - ويأمل الاتحاد البرلماني الدولي أن يكون الاجتماع البرلماني بشأن المساواة بين الجنسين في السياسة، الذي سيُعقد في إطار الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة والذي يشترك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي وشعبة النهوض بالمرأة، ذا جدوى في زيادة تعزيز واحترام حقوق المرأة،

ويعرب عن استعداده لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في هذا السبيل.

٥٨ - **السيدة جندر** (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قالت إن لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي تشمل مهمتها حماية ومساعدة ضحايا المنازعات المسلحة، ما فتئت تولي عناية خاصة للمرأة التي لا تكون ضحية سلبية في المنازعات، ولكنها غالبا ما تتولى الحفاظ على وحدة الأُسر والمجتمعات إزاء البلاء.

٥٩ - واعترافا بالأدوار العديدة التي تقوم بها المرأة في المنازعات المسلحة، تعهدت لجنة الصليب الأحمر الدولية في عام ١٩٩٩ بدعم احترام النساء والفتيات، مع التركيز على مكافحة العنف الجنسي، وتقدير احتياجاتهن على النحو الواجب. ففي المقام الأول، أجرت اللجنة دراسة متعمقة لاحتياجات المرأة في المنازعات المسلحة ومدى ملاءمة القانون الدولي لتلبيتها. وعلى سبيل الاستكمال، وضعت اللجنة كتيباً إرشاديا عن العمل مع المرأة وزّعته على نطاق واسع، ويتعين تطبيق نتائجه على العمليات الميدانية. ويتمثل نهج اللجنة في تحليل الاحتياجات المحددة للمرأة وإدراجها في تخطيط العمليات والاستراتيجيات، ووضع برامج محددة لتلبية هذه الاحتياجات.

٦٠ - وفي مجال المنع، تعمل اللجنة على أن تدرج في اجتماعاتها الإعلامية للقوات المسلحة وجماعات المعارضة المسلحة مسألة احتياجات المرأة ومنع العنف الجنسي، الذي يُعد من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، نظمت اللجنة حملات توعية بالعنف ضد المرأة شملت صوراً ولغة تتفق وثقافة الجمهور المستهدف. إن العنف الجنسي من أشيع الانتهاكات الصادمة التي تعانيها المرأة في زمن الحرب، وهو أيضا من المشاكل الحساسة للغاية التي يجب أن تتناولها المنظمات الإنسانية، سواء لوجوب تجنب وصم النساء بأنهن ''ضحايا الاغتصاب'' في نظر أُسرهن أو مجتمعاتهن، أو لصعوبة الكشف عن الفعل المخزي في الحالات التي توجد فيها أولويات أخرى كثيرة تحتاج أيضا إلى اهتمام العاملين في الشؤون الإنسانية.

٦١ - ومن أجل حماية النساء المحرومات من الحرية في سياق النزاع المسلح أو الاضطرابات الداخلية، تعمل اللجنة على التأكد من أن ظروف الاحتجاز تتفق والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الفصل في السكنى بين الرجال والنساء، والتعاقد مع حارسات لمراقبة السجينات والتنبه للكشف عن أي تمييز.

٦٢ - وفيما يتصل بالمساعدة، تنفذ اللجنة برامج ترمي إلى تلبية الاحتياجات العاجلة للمرأة وأسرتها، وبرامج لمساعدتها في تحسين حالتها الاقتصادية، حتى تستطيع استعادة استقلاليتها وكرامتها على مدى أطول. وكثيرا ما تفيد هذه البرامج في استعادة الوشائج الاجتماعية التي يكون النزاع قد أطاح بها.

٦٣ - وقالت المتكلمة إن من الضروري إبلاغ المجتمع الدولي بالوضع العسير للمرأة في المنازعات المسلحة، ودعم الوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، والتأكد من مراعاة البرامج والأنشطة الإنسانية لاحتياجات المرأة وتطلعاتها.

٦٤ - **السيدة إسرائيلي** (إسرائيل): قالت، في ممارسة لحق الرد، إن وفود بعض البلدان التي لا تتفوق بالتحديد في معاملتها للمرأة تتهم إسرائيل زوراً بالتسبب في معاناة الفلسطينيات. إن إسرائيل، على العكس، تفعل كل ما في وسعها لمساعدة الفلسطينيات، فتقدم لهن المساعدات الإنسانية والرعاية الطبية، كما توفر لهن التدريب والتعليم ليصبحن أعضاء منتجين ومستقلين في المجتمع العالمي. وتحاول إسرائيل بكل السبل حماية الحقوق المدنية وحقوق الإنسان للفلسطينيين، في نفس الوقت الذي تحمي فيه شعبها. ويجب

أن تكف السلطات الفلسطينية عن الحض على الإرهاب وأن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وخريطة الطريق؛ فبهذا وحده يمكن استئناف عملية السلام، ويمكن للفلسطينيات استعادة نوعية الحياة التي كانت لهن قبل حملة الإرهاب التي بدأت منذ أربعة أعوام.

٦٥ - وفيما يتعلق باهتمام إسرائيل باحتلال أجزاء من جنوب لبنان، لفتت المتكلمة أنظار اللجنة إلى قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي يتضح منه أن القوة العسكرية الأجنبية الوحيدة في الأراضي اللبنانية هي القوة التي تحتفظ بها سوريا.

٦٦ - **السيدة هانان** (مديرة شعبة النهوض بالمرأة): شكرت جميع الوفود على مساهماتها، وخصوصا الدعم المقدم إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وشددت من جديد على أهمية الاحتفال وطنيا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الاتفاقية، كوسيلة لتوعية المجتمع. ولفتت انتباه اللجنة إلى البيان الصادر بهذا الشأن عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٦٧ - ورحبت أيضا بالاهتمام المبدى باستعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، اللذين ستقوم بهما اللجنة في عام ٢٠٠٥. وأحاطت علماً باهتمام الدول الأعضاء بربط منهاج العمل بالأهداف الإنمائية للألفية، ودعمها لتنشيط المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، وتشديدها على ضرورة اتخاذ تدابير أكثر تحديدا لإدراج المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك في الدول.

٦٨ - وأحاطت علماً أيضا بالمسائل الأخرى التي طرحتها الوفود: المنظور الجنساني في سياق السلام والأمن، قلّة تمثيل النساء في مناصب اتخاذ القرار، تحليل الفقر من منظور جنساني، ولا سيما في سياق الاستعراض والتقييم القادمين لإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة. وطمأنت اللجنة أن جميع هذه المسائل ستُدرج في عملية الاستعراض والتقييم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.